

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

سبتمبر 2016

### ملخص تنفيذي

يبدأ التقرير بالتطورات الاقتصادية المحلية حيث لاحظ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار، خلال شهر سبتمبر انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى (301.3) فلس نهاية الشهر. في حين ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدينار خلال شهر سبتمبر ليصل إلى (338.4) فلس ليسجل نسبة ارتفاع طفيفة في حدود (0.6%) مقارنة مع بداية نفس الشهر. أما فيما يخص سعر صرف الدينار مقابل الإسترليني فقد شهد سعر صرف الأخير انخفاضاً مقابل الدينار خلال شهر سبتمبر ليصل إلى (394.4) فلس، وبنسبة انخفاض (1.1%) مقارنة مع بداية نفس الشهر.

وتطرق التقرير، هنا، إلى قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم ب (25) نقطة أساس، وبذلك وصل هذا السعر إلى (2.25%) في نهاية عام 2015. وجاء هذا الرفع للتكيف مع أوضاع انخفاض أسعار النفط، ولدعم تنافسية العملة المحلية. كما قام البنك بتعديلات أساسية في مجال آلية تسعير أدوات الدين العام باتجاه السماح لتطبيق نظام الفائدة المرنة لسندات الأجل الطويل، بدلاً من الوضع الحالي المعتمد على نسبة فائدة ثابتة. كما لاحظ بنك الكويت المركزي زيادة انتشار التعامل مع عملات البيتكوين، ولما لذلك من خطورة لعدم إمكانية تتبع هذه العملات لعدم وجودها بشكل ملموس، ولعدم خضوعها لسلطة مركزية أو وسيط، والتي يتم إصدارها عن طريق الانترنت.

وتعرض التقرير، ضمن التطورات الاقتصادية المحلية، أيضاً إلى انخفاض العرض النقدي، بالمعنى الواسع (M2) بنسبة (0.18%) لشهر يونيو مقارنة بشهر مايو، بحيث وصل هذا العرض إلى (36.32) مليار دينار. مع اتجاه لانخفاض ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية بنسبة (0.05%)، لتصل إلى (31.14) مليار دولار، وانخفاض ودائع العملات الأجنبية بنسبة (4.6%) ولتصل إلى (3.51) مليار خلال شهر يونيو. مع اتجاه لارتفاع التسهيلات الائتمانية للمقيمين خلال نفس الشهر بنسبة (2.2%) لتصل إلى (34.3) مليار دينار، وارتفاع الائتمان الموجه للمؤسسات المالية غير المصرفية، خلال نفس الشهر، بنسبة (3.9%)، وارتفاع القروض الشخصية بنسبة (2.1%) مقارنة بالشهر السابق، مايو، ولتصل إلى (14.4) مليار دينار.

أما فيما يخص تطورات سوق الأوراق المالية فقد شهد الأسبوع الأول تراجع في مؤشرات السوق، إلا أن الأسبوع الثالث شهد تحسناً نحو الصعود وبشكل ساهم بتعويض جزء من الخسائر السابقة مع تميز تداولات البورصة بالضعف، عموماً، في ظل عمليات ضغوط البيع، وجني الأرباح. مع اتجاه معدل التضخم لشهر أغسطس نحو الاستقرار عند 141.9 (2007 = 100) مع اتجاه واضح لارتفاع معدل تضخم خدمات السكن بين أغسطس 2015، وأغسطس 2016، وكذلك المطاعم والفنادق.

وعند تعرّض التقرير للتطورات الخليجية العربية، فقد عرض ملخصاً لتقرير صندوق النقد الدولي حول تأثير أسعار النفط على النظام المصرفي بدول مجلس التعاون صادر في أغسطس 2016. وذلك في ظل محاولة تعقب آثار انخفاض أسعار النفط على عدد من المتغيرات الاقتصادية والمالية (وبالاعتماد على أساليب تحليل كميّة تمثل وجهة نظر الصندوق). وبعد أن أوضح التقرير دور تأثير أسعار النفط على الأداء الاقتصادي والمالي، تطرق إلى بعض التطورات المصرفية في بلدان المجلس، مثل، تطور نسبة القروض المتعثرة، والتي لازالت منخفضة. مع اتجاه الودائع نحو الانخفاض، مع استمرار نمو الائتمان المصرفي. وتطرق التحليل إلى عدد من النتائج منها أن انخفاضاً بنسبة (1%) بأسعار النفط قد يؤدي إلى انخفاض — (0.2% - 0.3%) في نمو الائتمان الحقيقي، وإلى (0.1% - 0.2%) انخفاضاً في نمو الودائع الحقيقي.

كما تطرق التقرير، هنا، إلى عرض تقرير آخر صادر عن صندوق النقد الدولي حول دولة الإمارات العربية المتحدة. ويركّز هذا التقرير على مساهمة الدولة بعدد من الشركات، والتي تمثل أصولها حوالي (132.5%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015، بعد أن كانت (108.7%) عام 2010. علماً بأن هذه الشركات تساهم بشكل رئيسي في جهود التنويع خاصة في أنشطة معينة مثل: الخدمات المالية، والعقارات، والمنافع العامة، والنقل، والسياحة، والصحة والتعليم، وأخرى. وبلغ عدد هذه الشركات (32) في أبوظبي، و(25) في دبي. إلا أنه وبعد الأزمة المالية عام 2008 فرض على هذه الشركات إعادة هيكلة ديونها، وشهدت بناءً على ذلك تحسناً في الأداء. إلا أنها قد تكون عرضة للمخاطر في حالة انخفاض أو توقف التحويلات الحكومية لها بسبب انخفاض أسعار النفط. بعد ذلك يقترح التقرير عدد من المقترحات لإدارة المخاطر المحتملة لمساهمة الدولة بالشركات، مثل توثيق المطلوبات المحتملة في الحسابات الحكومية من خلال فتح مكاتب إدارة الدين في هذه الشركات، مع أهمية احتواء قروض هذه الشركات، وانتهاج سياسات مالية حذرة، وخلق إطار مؤسسي فعّال لاحتواء

المخاطر، ودعم الحكم الرشيد للشركات. ثم يتطرق التقرير إلى مجالات تنويع مصادر الدخل والوضع التنافسي للدولة.

أما القسم الخاص بالتطورات الاقتصادية الدولية فيتطرق إلى تطور أسعار النفط وتحسينها منذ أوائل شهر سبتمبر لتسجل ارتفاعاً (3%)، والإشارة إلى تصريح وزير خارجية المملكة العربية السعودية من أهمية الانضمام للمنتجين الآخرين بهدف الاتفاق على مستويات جديدة لإنتاج النفط. كما أشار هذا القسم إلى ما ترتب على اتفاق التعاون السعودي- الروسي للتعاون في أسواق النفط، أول سبتمبر، من ارتفاع أسعار النفط بـ (5%). وأشار التقرير، هنا، إلى تراجع أسعار النفط منذ 7 سبتمبر، إلا أنها تماسكت لاحقاً بسبب ضعف سعر صرف الدولار. إلا أن المكاسب كانت محدودة بسبب التشكيك في وصول المنتجين إلى اتفاق يحدد الإنتاج النفطي عند سقف معين. وشهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملموساً في تعاملات الخميس 8 سبتمبر ليصل خام برنت إلى (49.29) دولار/ برميل، بفعل اتجاه المخزون الأمريكي النفطي للانخفاض (هو الأكبر خلال الـ 17 سنة الماضية). مع دور لانخفاض الدولار في دعم أسعار النفط.

وأشار التقرير، هنا أيضاً، إلى اتجاه زيادة منصات الحفر، الأمر الذي أثر على أسعار النفط باتجاه الانخفاض يوم الخميس 12 سبتمبر بنسبة (1.5%). وذلك بعد أن نصبت شركات التنقيب المزيد من هذه المنصات. وقد انعكس ذلك بانخفاض سعر التعاقدات الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت ليصل إلى (47.19) دولار/ برميل، وبانخفاض قدره (82) سنت، وبنسبة (1.71%) عن سعر التسوية السابقة. مع دور لتقرير وكالة الطاقة وأوبك حول إمكانية تجدد أزمة فائض إمدادات الطاقة. كما هبطت أسعار النفط في 16 سبتمبر بنسبة (2%) بسبب اقتراب استئناف ليبيا ونيجيريا لتصدير النفط المتوقع، لمدة طويلة، بسبب أعمال العنف.

وشهد الأسبوع الثالث (19 – 23 سبتمبر) ارتفاعاً بأسعار النفط بعد إعلان فنزويلا عن اتفاق وشيك بين أوبك ودول من خارج المنظمة حول تثبيت الإنتاج. مع تجدد النزاع في منطقة الهلال النفطي الليبي. إلا أن الأسعار تراجعت فيما بعد، وعادت للتحسن في 21 سبتمبر مستفيدة من تراجع المخزون الأمريكي، وارتفاع واردات اليابان النفطية. كما ساهمت تصريحات السعودية وإيران في تخفيض أسعار النفط، لاحقاً. وعند اجتماع أوبك في الجزائر، 28 سبتمبر، وإعلان التوصل إلى اتفاق تجميد إنتاج أوبك بـ (750) ليصل إلى (32.5) مليون برميل/ يوم. الأمر الذي ساهم في رفع

أسعار النفط، خام برنت، بـ (6%)، وخام القياس الأمريكي بـ (5%). إلا أن الأسعار تراجعت لاحقاً بسبب الشكوك حول تطبيق الاتفاق.

كما تطرق التقرير، إلى توقعات تقرير أوبك لشهر سبتمبر الخاص بإمكانية زيادة إمدادات النفط عام 2017 بسبب دخول حقول جديدة، وقدرة شركات النفط الصخري على التعامل بمرونة أكبر مع أسعار النفط المنخفضة. وتوقعت أوبك انخفاضاً في الطلب على إنتاج أعضائها من (33.01) مليون برميل/يوم إلى (32.48) مليون برميل/يوم عام 2017. كما أشار التقرير إلى توقعات وكالة الطاقة في تقريرها لشهر سبتمبر إلى أن نمو الطلب العالمي على النفط يسير بمعدل نمو بطيء، بفعل التراجعات في الصين والهند وأوروبا. وبالتالي تتوقع الوكالة أن يفوق العرض الطلب على الأقل خلال النصف الأول من عام 2017.

بعد ذلك يتعرض التقرير إلى التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة، وأوروبا. وبقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة، يلاحظ التقرير تزايد الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2016 بمعدل نمو (1.4%)، وفقاً لمكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي. وذلك بفعل دور الاستهلاك الخاص، ونمو الصادرات، والانفاق والاستثماري الثابت غير السكني، مع تراجع الانفاق الاستثماري الخاص في المخزون. والانفاق الاستثماري السكني، وإنفاق الحكومات المحلية، وزيادة الواردات. مع اتجاه معدل التضخم خلال شهر أغسطس ليكون في حدود (0.2%). واستقرار معدل البطالة عند (4.9%) للشهر الثالث على التوالي.

أما فيما يخص التطورات الاقتصادية الأوروبية فقد حققت منطقة اليورو (19) دولة معدل نمو، خلال الربع الثاني من عام 2016، يقدر بـ (0.3%). في حين حقق الاتحاد الأوروبي (28) دولة معدل نمو (0.4%). مع اتجاه معدل التضخم في منطقة اليورو للارتفاع من (0.1%) في يونيو 2016 إلى (0.2%) في يونيو 2016. أما في الاتحاد الأوروبي فقد ارتفع من (0.1%) إلى (0.2%) خلال نفس الفترة. مع بلوغ معدل البطالة في منطقة اليورو (10.1%) في يوليو 2016 (مقارنة بـ 10.8% في يوليو 2015). في حين بلغ هذا المعدل في الاتحاد الأوروبي (8.6%) في يوليو 2016 مقارنة بـ (9.4%) في يوليو 2015. ويمثل هذا المعدل أقل معدل للبطالة منذ مارس 2009.